الابتكارات والأفكار الناشئة

ترجمة بتصرف
أ.د. مضر خليل عمر

العدالة "ما بعد البشرية(More-than-human Justice) "

تُوسِّع "العدالة ما بعد البشرية" مفهوم العدالة المكانية ليتجاوز المصالح البشرية، ويشمل النظم البيئية والكائنات غير البشرية؛ كونها كياناتٍ يُعدُّ ازدهارها أمراً مهماً، وينبغي أن يؤثر في كيفية تخطيطنا للمكان وإدارته. يستند هذا الطرح إلى مجالات "الجغرافيا ما بعد البشرية"، وأخلاقيات الأنواع المتعددة، والبيئة السياسية؛ وهي مجالات تتحدى التخطيط المتمحور حول الإنسان(anthropocentric planning) ، وتؤكد أن الحياة الحضرية هي نتاجٌ مشترك للبشر، والبنى التحتية، والكائنات الأخرى (Bennett, 2010; Haraway, 2016; Whatmore, 2002) . ومن هذا المنظور، ينبغي للتصميم الحضري واللوائح التنظيمية أن تأخذ في الحسبان الترابطات البيئية، وتعمل على تقليل الضرر الذي يلحق بالعوالم "ما بعد البشرية"، وتهيئة الظروف الملائمة للتعايش بين أنواعٍ متعددة وتعزيز قدرتها على الصمود (Houston et al., 2017; Wolch et al., 2014) .

وهناك محاذير مهمة في هذا السياق؛ أولاً: يمكن استغلال "الطبيعة" كأداة، كما أن المرافق الخضراء -إذا لم يتم التخطيط لها وتوزيعها بعدالة- قد تؤدي إلى تهجير السكان فيما يُعرف بـ "الارتقاء الحضري البيئي " (eco-gentrification) (Anguelovski et al., 2018; Checker, 2011) .ثانياً: إن تبني أطر "ما بعد البشرية" دون إشراك النظم القانونية للشعوب الأصلية ينطوي على مخاطرة طمس الرؤى الوجودية (ontologies)ذاتها التي استُلهمت منها هذه الأطر(Todd, 2016) ؛ إذ قد تتحول مقاربات "ما بعد البشرية" إلى مجرد أداة تسويقية (branding exercise) بدلاً من أن تكون تغييراً جوهرياً. ثالثاً: ما تزال مسألة الموازنة بين المساءلة الديمقراطية وتمثيل الكائنات غير البشرية تمثل تحدياً قائماً في مجال الحوكمة، رغم التقدم المُحرز في العديد من البلدان(Latour, 2004; O'Donnel & Talbot-Jones, 2018) . وتدفع هذه الانتقادات المخططين إلى تصميم مؤسساتٍ تأخذ المطالب البيئية على محمل الجد، مع الحرص في الوقت ذاته على حماية العدالة الاجتماعية.

التداعيات على البيئة العمرانية

تشمل الخطوات العملية وضع معايير تراعي الموائل الطبيعية، وإنشاء ممرات بيئية تدعم أنواعاً متعددة من الكائنات، وتبني حلول قائمة على الطبيعة للتكيف مع التغير المناخي، بالإضافة إلى وضع ترتيبات إدارية تُسند بموجبها مسؤوليات الرعاية إلى جهات محددة، مع ضمان الشفافية في المراقبة (Bulkeley et al., 2014; Mosisa et al., 2025) .ولا يكمن المعيار هنا في إضافة مساحات خضراء ذات طابع تجميلي فحسب، بل في تحقيق سلامة بيئية قابلة للقياس بالتوازي مع تعزيز الشمول الاجتماعي (Wolch et al., 2014) .

حقوق الطبيعة

تمنح حركة "حقوق الطبيعة (Rights of Nature - RoN) "وضعاً قانونياً للنظم البيئية -يصل أحياناً إلى حد منحها "شخصية قانونية"- مما يتيح تمثيل مصالحها أمام القضاء. ويتجلى هذا التوجه في ابتكارات دستورية وتشريعية وقضائية؛ فقد أدرجت الإكوادور حقوق الطبيعة في دستورها عام 2008

(حكومة الإكوادور، 2008)، واعترفت المحكمة الدستورية في كولومبيا بنهر "أتراتو (Atrato River) " ككيان يتمتع بالحقوق في عام 2016 (حكومة كولومبيا، 2016)، كما اعترفت نيوزيلندا (أوتياروا) بنهر "وانغانوي (Te Awa Tupua/Whanganui River) "كشخصية قانونية في عام 2017 (حكومة نيوزيلندا، 2017)، ومنحت إسبانيا شخصية قانونية لبحيرة "مار مينور (Mar Menor) " في عام 2022 (حكومة إسبانيا، 2022). وتشير التقييمات الأكاديمية إلى أن مفهوم "حقوق الطبيعة" يمكن أن يعيد صياغة الحوكمة البيئية، من خلال تحويل التركيز من معالجة الأضرار بعد وقوعها إلى الالتزام بمسؤوليات الرعاية والترميم(Boyd, 2017; Chapron et al., 2019; O'Donnel & Talbot-Jones, 2018) .

أما الأدلة المتاحة حول هذا الموضوع فهي متفاوتة. قد يُسهم مفهوم "حقوق الطبيعة" (RoN) في تعزيز التمويل المخصص للحماية والاستعادة، وذلك في الحالات التي تكون فيها المؤسسات مصممة بشكل جيد، ويكون فيها للسكان الأصليين دورٌ جوهري في الإدارة المشتركة (O'Donnel & Talbot-Jones, 2018; Ruru, 2018). أما في سياقات أخرى، فقد تؤدي فجوات القدرات، أو المقاومة السياسية، أو تضارب أولويات التنمية إلى تقويض هذه الفعالية (Kauffman & Martin, 2017). (2021) . اعترفت المحاكم في الهند لفترة وجيزة بحقوق نهري الغانج واليامونا، لكن المحاكم العليا أوقفت التنفيذ بسبب مخاوف تتعلق بالمسؤولية والجدوى، مما يُظهر هشاشة حقوق الطبيعة بدون دعم إداري (بي بي سي، 2017؛ أودونيل وتالبوت-جونز، 2018). تُظهر التقارير الإعلامية والسياسية حول وانجانوي ومار مينور كيف أن النقاش العام والتعبئة المحلية مهمان للاستدامة (ألفاريز، 2022؛ روي، 2017) .

الأهمية التخطيطية

فيما يتعلق بالتخطيط المكاني، يمكن لأدوات حقوق الطبيعة أن: تتطلب اختبارات الأثر البيئي المشابهة لبذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان؛ تعيين أوصياء بصلاحيات قانونية؛ تحديد أهداف ثابتة للترميم؛ وإدراج سلطة السكان الأصليين حيثما ينطبق ذلك (كوتزي وفرينش، 2018؛ أودونيل وتالبوت-جونز، 2018). يتمثل العائد المعياري في مواءمة استخدام الأراضي والبنية التحتية والتنمية الحضرية مع الواجبات تجاه الأنظمة الحية، بينما يضمن اختبار الإنصاف عدم تحميل هذه الأدوات تكاليف إضافية على المجتمعات المحرومة أصلاً.

استراتيجيات وأدوات لتنفيذ العدالة المكانية التي تتجاوز البعد البشري

تقييمات الأثر البيئي

مراجعات بيئية شاملة. يُعد استخدام أدوات تقييم الأثر البيئي، والتقييم البيئي الاستراتيجي (SEA) الذي يُعدّ أساسيًا للخطط والبرامج، أداةً فعّالة لتقييم آثار التدخلات المكانية على الأنواع والموائل ووظائف النظام البيئي والآثار التراكمية، واضعًا التنوع البيولوجي والسلامة البيئية في صميم القرارات (بارتيداريو، 2007؛ ثيريفيل، 2013). ويمكن للجهات القضائية أن تتوافق مع أسس قانونية متينة مثل توجيهات الاتحاد الأوروبي بشأن تقييم الأثر البيئي/التقييم البيئي الاستراتيجي) التوجيه 92/2011 EU/بصيغته المعدلة بموجب التوجيه 2014/EU52/؛ التوجيه 42/2001 (EC/(الاتحاد الأوروبي، 2001، 2011، 2014). ينبغي أن يشير التقييم الخاص بالتنوع البيولوجي إلى أهداف اتفاقية التنوع البيولوجي (أيتشي/الإطار العالمي للتنوع البيولوجي) حيثما ينطبق ذلك. (اتفاقية التنوع البيولوجي، 2024) .

البنية التحتية الخضراء والبيئة الحضرية

يدمج التصميم المحب للطبيعة التفاعل مع الطبيعة والإشارات البيئية متعددة الحواس في المباني والأحياء لدعم رفاهية الإنسان وغير الإنسان (بيتلي، 2011؛ كيلرت وآخرون، 2011). تخطط استراتيجيات التنوع البيولوجي الحضري على نطاق واسع باستخدام شبكات البنية التحتية الخضراء / الزرقاء، والترابط البيئي، ومساحات الموائل، كدليل إرشادي استناداً إلى مبادئ بيئة المظاهر الطبيعية واحتياجات تنقل الأنواع (Benedict et al., 2012; Forman, 1995) . وفي هذا الإطار، تضع استراتيجيات المدن أهدافاً قابلة للقياس تتعلق بوفرة الأنواع الأصلية، والتنوع الهيكلي، والترابط البيئي، وذلك بالاستعانة بتقييمات مثل "تقرير المدن والتنوع البيولوجي (Cities and Biodiversity Outlook) (Elmqvist & Secretariat of the Convention on Biological Diversity, 2013) " .

التخطيط التشاركي مع التمثيل البيئي

تُضفي مشاركة الأطراف المعنية -بشكل شامل- طابعاً رسمياً على أدوار علماء البيئة، والمنظمات غير الحكومية المعنية بالحفاظ على الطبيعة، والشعوب الأصلية، والمجتمعات المحلية، كونهم جهات تمتلك المعرفة اللازمة للمشاركة في الإدارة والتخطيط، مع إيلاء الاهتمام لمبدأ "الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة" حيثما كان ذلك منطبقاً(Berkes, 2009; IPBES, 2019) . تدعم مبادرات "علوم المجتمع " (Community science)مشاركة المواطنين والمجتمعات في رصد التنوع البيولوجي ورعاية البيئة؛ وتُسهم هذه البرامج -عند تصميمها بشكل جيد- في بناء قواعد بيانات بيئية وتعزيز القدرات المدنية (Bonney et al., 2009; Bonney et al., 2015; Haklay, 2012) .

التنمية الحضرية التجديدية

تعتمد أطر الاستخدام المستدام للمواد على تقييم دورة الحياة والتصميم الدائري؛ بهدف تقليل السمية، والكربون المتضمن (المدمج في المواد)، والأضرار التي تلحق بالمواطن الطبيعية عبر سلاسل التوريد (European Commission, no date; Kirchherr et al., 2017; Weidema, 2014) . تتجاوز ممارسات التصميم التجديدي مفهوم "تقليل الضرر" لتصل إلى تصميمات تعمل على استعادة وظائف النظم البيئية، وصحة التربة، والدورات الهيدرولوجية (المائية)، وتخلق ظروفاً تتيح ازدهاراً لمختلف الأنواع الحية (European Commission, 2025; Mang & Haagard, 2016; Mosisa et al., 2025) .

الأطر القانونية والسياساتية

تستكشف تشريعات "حقوق الطبيعة (Rights of Nature) "الأدوات التي تمنح النظم البيئية صفة قانونية وتوفر لها نظاماً للوصاية، مع تقييم القدرات المؤسسية والآثار المترتبة على تحقيق العدالة (Chapron et al., 2019; O'Donnel & Talbot-Jones, 2018; Ruru, 2018) . ويتجلى ذلك بوضوح في تجارب كل من الإكوادور، وأوتياروا نيوزيلندا، وكولومبيا.

سياسات التخطيط العمراني: دمج مبادئ تتجاوز النطاق البشري (more-than-human principles) من خلال سياسات رسمية للبنية التحتية الخضراء، ومعايير للحلول القائمة على الطبيعة، وتحديد عتبات للأثر

البيئي، وفرض التزامات بالاستعادة البيئية كشرط للحصول على التصاريح والموافقة على الخطط (المفوضية الأوروبية، 2020).

التعليم والتوعية

حملات التوعية العامة: ربط مبادرات التنوع البيولوجي الحضري ببرامج التواصل والإشراف البيئي، وهو ما ثبت أنه يعزز تبني هذه المبادرات ويضمن الرعاية طويلة الأمد لها (Elmqvist & Secretariat of the Convention on Biological Diversity, 2013) .

تدابير التطوير المهني: دمج مفاهيم التصميم البيئي، وتحقيق "صافي مكاسب التنوع البيولوجي" (biodiversity net gain)، وأطر العدالة ضمن برامج التطوير المهني المستمر في مجالي التخطيط والعمارة، بما يتماشى مع التوجيهات العالمية بشأن التحضر المستدام والشامل (IPBES, 2019; UN-Habitat, 2020) .

تحذيران لضمان العدالة أثناء التحول نحو المدن الخضراء تجنب "الاستطباق البيئي" (eco-gentrification): إذ يمكن للمرافق الخضراء أن تؤدي إلى ارتفاع قيمة الأراضي، مما يتسبب في تهجير السكان الأكثر ضعفاً؛ لذا ينبغي إقران الاستثمارات الخضراء بتدابير تمنع التهجير وتوفر الحماية لحقوق الحيازة والسكن (Anguelovski et al., 2018; Checker, 2011).

قس ما يهم. تتبع السلامة البيئية والعدالة الاجتماعية معًا، على سبيل المثال، مؤشرات الأنواع بالإضافة إلى إمكانية الوصول إلى التوزيع والقدرة على تحمل التكاليف، حتى لا يخفي مصطلح "أخضر" الإقصاء (وولش وآخرون، 2014) .

الكون المتعدد والعدالة المكانية

في سياق التخطيط المكاني، يقدم مفهوم أرتورو إسكوبار للكون المتعدد إعادة تفكير جذرية في كيفية تصور المكان والمعرفة والتصميم. وقد تم تطوير هذا المفهوم بشكل كامل في كتاب "تصاميم للكون المتعدد: الترابط الجذري والاستقلالية وصنع العوالم" (إسكوبار، 2018)، وهو مفهوم قائم على مبدأ "تتلاءم عوالم متعددة"، وهو نقد مباشر لنزعات التعميم للحداثة والرأسمالية ونماذج التنمية الغربية. بدلاً من عالم واحد ذي وجهات نظر متعددة، يُقرّ مفهوم التعددية الكونية بوجود عالم من عوالم عديدة، لكل منها أنطولوجيتها ومعرفتها وأنماط تعايشها الخاصة (إسكوبار) (كادينا وبلاسر، 2018؛ إسكوبار، 2020). يتحدى هذا المفهوم الهيمنة المعرفية للتخطيط التكنوقراطي الغربي، ويدعو إلى فهم أكثر تعددية وعلاقاتية وسياقية للعدالة المكانية. ويُبرز التنوع الأنطولوجي: تعايش طرق متعددة للوجود والمعرفة، المتشابكة مع أراضٍ ونظم بيئية ونظريات كونية محددة (بلاسر، 2013؛ بورتو-غونسالفيس وليف، 2015). في هذا السياق، يصبح التخطيط المكاني ممارسة للتفاوض بين هذه العوالم المتنوعة بدلاً من فرضها. رؤية حداثية أحادية للتقدم.

تطبيق التعددية في التخطيط المكاني

يتطلب تطبيق التعددية في التخطيط المكاني إزالة آثار الاستعمار عن ممارسات التخطيط، والتساؤل حول النظريات المعرفية الأوروبية المركزية، وخلق مساحة لأنظمة المعرفة الأصلية، والمنحدرين من أصول أفريقية، والأنظمة المعرفية المحلية. وهذا يعني الابتعاد عن النماذج المعيارية الموجهة نحو النمو ونحو ممارسات ترعى الاستقلال الذاتي الإقليمي...والاعتراف بحق المجتمعات في تحديد مسارات تنميتها الخاصة (Miraftab, 2009; Watson, 2014) .

التخطيط التشاركي والشامل.

يضع نهج "تعدد العوالم (pluriverse) "التخطيط التشاركي في صميم مفهوم العدالة؛ إذ لا ينظر إلى المشاركة بوصفها مجرد استشارة، بل كعملية إنتاج مشترك للمعرفة، حيث تعبّر المجتمعات المحلية عن تصوراتها المكانية وأولوياتها. ويتماشى هذا الطرح مع تقاليد "التخطيط المتمرد (insurgent planning) " و"التخطيط الجذري (radical planning) (Friedmann, 1987; Miraftab, 2009; Sandercock, 2003) .

الاستدامة البيئية والعلاقاتية.

يوسّع مفهوم "تعدد العوالم" نطاق العدالة المكانية ليشمل الكائنات غير البشرية، مؤكداً على الترابط البيئي كأساس للتعايش. ومن ثم، ينبغي للتخطيط أن يدمج الأخلاقيات القائمة على العلاقات، والمستمدة من الرؤى الكونية للشعوب الأصلية، معترفاً بالأنهار والغابات والحيوانات كفاعلين نشطين في الحياة داخل الحيز المكاني(Escobar, 2018; Kothari et al., 2019) . ويتقاطع هذا المنظور مع النقاشات حول "العدالة التي تتجاوز البشر (more-than-human justice) "و"حقوق الطبيعة (Haraway, 2016; O'Donnel & Talbot-Jones, 2018) .

التعددية الثقافية والتعبير المكاني.

يتطلب التصميم في سياق "تعدد العوالم" إنشاء مساحات تدعم هويات وممارسات ثقافية متنوعة — مثل المراكز متعددة الثقافات، والحدائق المجتمعية، أو الموارد الحضرية المشتركة — مما يرسخ التنوع مادياً داخل النسيج الحضري(Fainstein, 2010; Sandercock, 2003) .

البدائل الاقتصادية.

يسلط نقد إسكوبار (Escobar) لـ "الرأسمالية الاستخراجية" الضوء على الحاجة إلى اقتصادات تضامنية وأشكال من الإنتاج تضع الرفاه الجماعي، والتبادل المتبادل، والرعاية، في صدارة الأولويات، متجاوزةً بذلك السعي وراء الربح(Gibson-Graham, 2006; Kothari et al., 2019) . وهكذا، يربط التخطيط القائم على مفهوم "تعدد العوالم (pluriversal planning) "بين العدالة المكانية والتحول الاقتصادي، من خلال دعم المبادرات المحلية والتعاونية التي تعزز استقلالية المجتمع.

التقاطع مع العدالة المكانية

يكمن التقاطع بين مفهوم "تعدد العوالم" والعدالة المكانية في التزامهما المشترك بالإنصاف، والاعتراف بالآخر، والمشاركة. فبينما تهدف العدالة المكانية إلى ضمان الوصول العادل إلى الموارد وعمليات صنع القرار، يذهب مفهوم "تعدد العوالم" إلى أبعد من ذلك؛ إذ يؤكد على ضرورة أن تكون العدالة "أنطولوجية" (وجودية) أيضاً، من خلال الإقرار بتعدد الحقائق وتنوع العلاقات مع الأرض. ومعاً، يتحدى هذان المفهومان الآثار التنميطية للعولمة، والنهج الحضري النيوليبرالي، والتخطيط التكنوقراطي (Roy, 2009; Soja, 2010) . ولا يقتصر التخطيط من منظور "تعدد العوالم" على إعادة توزيع الموارد فحسب، بل يمتد ليشمل إعادة توزيع السلطة المعرفية والسياسية المتعلقة بكيفية تصور الأماكن وإدارتها.

أمثلة وتطبيقات

التصميم الحضري بقيادة المجتمع: يمكن للمبادرات -مثل عمليات التطوير التشاركي في الأحياء الفقيرة (الفافيلا) والمستوطنات غير الرسمية- أن تجسد، عند تنفيذها بشكل جيد، نهج "تعدد العوالم" في التصميم؛ وذلك من خلال مواءمة التدخلات مع المعارف الثقافية والبيئية المحلية. فعلى سبيل المثال، سعى برنامج "فافيلا-بايرو" (Favela-Bairro) -الذي نفذته بلدية ريو دي جانيرو بدعم من بنك التنمية للبلدان الأمريكية (IDB) خلال الفترة الممتدة من منتصف التسعينيات وحتى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين- إلى دمج المستوطنات غير الرسمية في المدينة الرسمية عبر التطوير التشاركي، بدلاً من اللجوء إلى التهجير. وما يجعل برنامج "فافيلا-بايرو" ذا أهمية من منظور "تعدد العوالم" ليس هيكله التشاركي فحسب، بل محاولته -وإن لم تتحقق بشكل متسق دائماً- العمل وفقاً للمنطق المكاني المحلي والممارسات الاجتماعية-البيئية القائمة، بدلاً من استبدالها بمعايير تكنوقراطية مفروضة (Brakarz & Aduan, 2004; Libertun & Osorio, 2020; Riley et al., 2001).

تشير الانتقادات إلى استيعابٍ جزئيٍّ لها من قِبل استراتيجيات التسويق الحضري النيوليبرالية (فرناندیز، 2011). ورغم عيوبها، فإن مبادرة "فافيلا-بايرو" (Favela-Bairro) يوضح هذا النهج كيف يمكن للتصميم الحضري الذي يقوده المجتمع أن يجسد مبادئ "تعددية العوالم" (pluriversality)؛ وذلك من خلال الاعتراف بـ "الأحياء الفقيرة" (favelas) كعالمٍ مشروعٍ داخل المدينة، وتثمين ذكائها البيئي والاجتماعي، والعمل على الإنتاج المشترك للمساحات الحضرية عبر أنظمة معرفية هجينة. وفيما يتعلق بالحقوق الإقليمية والتخطيط الخاص بالشعوب الأصلية، تُقدم تجارب من أمريكا اللاتينية -مثل "خطط الحياة" (Planes de Vida) في كولومبيا، والنموذج الدستوري "متعدد القوميات" في بوليفيا- أمثلةً على كيفية إسهام الرؤى الكونية (cosmologies) للشعوب الأصلية في توجيه التخطيط الإقليمي والحوكمة.

كما تُعد الممرات الثقافية والبيئية -التي تدمج بين استعادة النظم البيئية وتوفير مساحات للتعبير الثقافي- نموذجاً للتخطيط الذي يتسم بكونه بيئياً ومتعدد العوالم في آنٍ واحد. إن دمج مفهوم "تعددية العوالم" في أطر التخطيط المكاني والعدالة الاجتماعية يُعيد توجيه الممارسة المهنية؛ لتنتقل من مجرد "إدارة المساحات" إلى "الخلق المشترك للعوالم". وهذا يتطلب من المخططين العمل كميسّرين للتعايش، من خلال التفاوض بين أنظمة وجودية (ontologies) متنوعة، وتعزيز الترابط البيئي والثقافي، ودعم الاستقلالية الذاتية. وبذلك، يفتح مفهوم "تعددية العوالم" مساراً نحو مدن وأقاليم أكثر شمولاً، وأكثر تحرراً من الإرث الاستعماري، وأكثر تجذراً في أسس بيئية سليمة.